

تقييم وإدارة مخاطر المالية العامة في ظل جائحة كوفيد-19

Assessing and managing public finance risks in the light of the Covid-19 pandemic.

عادل دهليس¹، موسى كاسحي²¹ جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية (الجزائر)، مخبر البحث في الدراسات الاقتصادية والمالية الإسلامية، dehilisadel@gmail.com² جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية (الجزائر)، مخبر البحث في الدراسات الاقتصادية والمالية الإسلامية، mkassehi@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2022-05-07

تاريخ الإرسال: 2022-03-28

Abstract

This study aimed to highlight the risks of public finances, their assessment and management methods.

The research found that these risks are mainly related to debt problems through which governments seek to cover budget deficits.

We also discussed the types of financial risks that governments should assess and manage using a set of support measures, which need to assess, track, manage and report on their fiscal implications in a transparent manner.

Keywords: Public Finance, Risk Management, covid-19

JEL Classification Codes: H12, H30, H50, H60

ملخص

هدفت هذه الدراسة الى ابراز مخاطر المالية العامة في ظل جائحة كوفيد-19، تقييمها وبيان طرق إدارتها. توصل البحث إلى أن هذه المخاطر ترتبط أساسا بمشاكل المديونية التي تسعى من خلالها الحكومات إلى تغطية عجز الموازنة. وقد تم التطرق في هذه الدراسة الى أنواع المخاطر المالية التي ينبغي على الحكومات تقييمها وإدارتها باستخدام مجموعة من إجراءات الدعم التي من الضروري تقييم انعكاساتها على المالية العامة، وتتبعها وإدارتها وإعداد تقارير عنها بكل شفافية.

الكلمات المفتاحية: المالية العامة، إدارة المخاطر، كوفيد-19

تصنيفات JEL : H12، H30، H50، H60

1. المقدمة

تحتل المالية العامة مكانة جد مهمة بين السياسات الاقتصادية الكلية، حيث تمثل أداة أساسية يمكن للحكومات استعمالها في توجيه مسار النشاط الاقتصادي، ومعالجة ما تتعرض له من احتياجات أو أزمات. تؤثر الأوضاع الاقتصادية والمالية الكلية ذات التقلبات والتطورات السريعة بشكل سلبي على الموارد العامة واستخداماتها في أنحاء العالم. حيث تشهد الكثير من الحكومات انخفاضا في إيراداتها وارتفاعا في نفقاتها. وينبغي للحكومات أن تحدد المخاطر المختلفة على آفاقها المالية بنظرة شاملة، وتقيس تأثيرها على المالية العامة، وتديرها بصورة استشرافية، خاصة في ظل ظروف جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).
إشكالية البحث: نتناول بالدراسة في هذا البحث الإجراءات والأدوات التي يمكن أن تتخذها الحكومات للتعامل مع المخاطر على المالية العامة. منطلقين من السؤال الرئيسي حول ماهية المخاطر التي يمكن أن تواجه المالية العامة، وكيف يمكن تقييمها وإدارتها في ظل الضغوط الاقتصادية الناتجة عن جائحة كوفيد-19 وتداعياتها العالمية.

فرضيات البحث: من أجل الإجابة على التساؤلات السابقة، ننتقل من الفرضيات التالية:

- تؤثر جائحة كوفيد-19 بصفة عامة على المالية العمومية، بسبب ضعف التحصيل الضريبي الناتج عن انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وبسبب زيادة حجم الانفاق الحكومي الغير متوقع. مما يستدعي من الحكومات تقييم هذه المخاطر وإدارتها بكفاءة وشفافية.

أهمية البحث: تتمثل أهمية هذا البحث في حداثة موضوع مخاطر المالية العامة، حيث لم تعطه الدراسات السابقة حقه من البحث، واكتفت بالتطرق إليه في مواضيع متفرقة وهامشية، غير أنه مع وقوع جائحة كوفيد-19 برزت خطورة مثل هذه الأزمات في التأثير على سياسات وأدوات المالية العامة. وعليه ارتأينا من خلال هذه الدراسة ابراز هذه المخاطر، وبيان طرق إدارتها فاتحين الباب أمام آفاق جديدة من الدراسات والأبحاث في هذا الموضوع للإلمام بمختلف جوانبه.

منهجية البحث: نعتمد في هذه الدراسة المنهج الوصفي من حيث التطرق إلى موضوع المالية العامة وأهميته، ووصف واقع الاقتصاد العالمي في ظل جائحة كوفيد-19. كما نعتمد على المنهج التحليلي من أجل تشخيص المخاطر التي تعترض المالية العامة، والوصول إلى طرق إدارتها من أجل تقليل حجم هذه المخاطر إلى الحد الأدنى.

الدراسات السابقة: نستعرض فيما يلي أهم دراستين التي أمكننا الاطلاع عليها، والتي لها علاقة بموضوع البحث، مرتبة ترتيبا زمنيا كما يلي:

دراسة الباحث عبد العزيز بلواضح (بلواضح، 2020) موسومة بعنوان: أساليب إدارة المخاطر المالية ومعوقات استدامة المالية العامة في الجزائر. انطلق فيها من الإشكالية الرئيسية: إلى أي مدى أن تساهم شفافية المالية العامة في الحد من المخاطر، وكيف يمكن تفعيل مبادئها لتحقيق استدامة المالية العامة للدولة في الجزائر؟ وقد توصل من خلال هذه الدراسة إلى أنه من بين الأسباب الحقيقية للأزمة في السنوات الأخيرة في الجزائر قضايا متعددة لها علاقة بالفساد المالي الذي أثر على الاقتصاد الوطني ككل، وتزامن كذلك مع ارتفاع أسعار النفط العالمية منذ سنة 2000م والبحبوحة المالية التي عاشتها الجزائر إلى غاية سنة 2014م. كما يرى الباحث أنه يجب على الدولة الجزائرية تطبيق وإرساء معايير الشفافية والافصاح في المالية العامة للدولة ما يحول دون التعرض للضغط المالي الذي يمكن أن يواجه الحكومة مستقبلا، وتحافظ على استقرارها الاقتصادي وتؤمن الموارد المالية اللازمة لانعاش الخزينة العمومية والمحافظة على حق الأجيال القادمة من الوفرة المالية المتاحة. (بلواضح، 2020)

دراسة كل من Thomas Conefrey, Rónán Hickey and Graeme Walsh

(Thomas , Rónán , & Graeme , 2021) موسومة بعنوان تحليل المخاطر متوسطة الأجل للمالية العامة، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل المخاطر متوسطة الأجل التي يتعرض لها المالية العامة في إيرلندا مع انحسار جائحة COVID-19 ، ويرى الباحثون في هذه الدراسة أن الضغط على المالية العامة في أيرلندا

يجب أن يتراجع ولكن النمو القوي المتوقع سيصاحبه الإنفاق العام عجزاً مستمراً حتى عام 2025. في الوقت نفسه، هناك عدم التيقن من أن حجم ضغوط الإنفاق طويل الأجل في المستقبل ستجتمع مع مخاطر انخفاض الإيرادات الحكومية من الشركات الدافعة للضرائب. في ظل هذه الخلفية، تبحث هذه الرسالة في المخاطر التي تتعرض لها المالية العامة من الزيادات الأخرى في الإنفاق الممول بالديون، انخفاض الإيرادات الضريبية أو صدمة النمو الخارجي السلبية. يشير التحليل إلى أن الزيادات الدائمة في الإنفاق الجاري يجب أن تكون متوازنة مع تدابير جمع الإيرادات في أماكن أخرى في الميزانية. كما أن الخسارة الدائمة لضرائب الشركات مع وجود صدمة خارجية سلبية (بسبب الانفتاح الاقتصادي الإيرلندي على العالم) سوف تؤدي إلى زيادة الدين الحكومي إلى أكثر من 115 في المائة من الدخل القومي المعدل في حدود سنة 2025م.

2. موضوع وأهمية المالية العامة

يمكن تعريف المالية العامة بأنها العلم الذي يدرس النفقات العامة والإيرادات العامة، وتوجيهها من خلال برنامج معين يوضع لفترة محددة بهدف تحقيق أغراض الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. (ناشد، 2008، صفحة 7)

إن أهمية علم المالية العامة قد تزايدت مع تطور مفهوم الدولة وتنوع وظائفها، وقد برز هذا العلم بشكل أكبر بعد تمدد دور الدولة من مفهوم الدولة الحارسة ذات الوظائف التقليدية من تعليم ودفاع وأمن، إلى دور الدولة المتدخل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

حيث بدأت البشرية في صورة الدولة المسيطرة القائمة على نظام العبودية (IBRD، 1997، الصفحات 22-26)، ثم تحول الأمر إلى تقليص دور الدولة الاقتصادي من الممارسة إلى التوجيه التجاري، إلى أن جاء القرن الثامن عشر بظهور كتاب آدم سميث (ثروة الأمم) والذي نادى بضرورة تخلي الدولة عن النشاط الاقتصادي ممارسة وتدخلاً وترك ذلك لنظام السوق لقدرته على تحقيق التوازن العام في الدولة (نور، 1973، الصفحات 35-38) وبعد أزمة الكساد الاقتصادي الكبير الذي جعل الرأسماليين يطرحون

علاجاً يتمثل في ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال الموازنة العامة للدولة لإصلاح التشوهات في الاقتصاد القومي التي أحدثتها نظام السوق وآلياته وهذا ما نادى به (كينز) (حاتم، 1992، الصفحات 164-166)، وسارت الأحداث بعد ذلك لصالح هذا الاتجاه حيث حدثت الحرب العالمية الثانية وما خلفته من دمار للموارد وفترات اجتماعية عاجزة، وهنا ظهرت دولة الرفاهية (شبرا، 1996)، ثم قيام الدولة بالأنشطة الاقتصادية الرئيسية وتوسع دورها في هذا المجال خاصة في الدول النامية التي تحررت من الاستعمار الرأسمالي وأخذت بالأسلوب الاشتراكي، إلى أن جاء عقد التسعينات وانحيار الاتحاد السوفيتي (IBRD، 1997، صفحة 26) وخلت الساحة أمام الرأسمالية وفرض نظامها السوقي ترغيباً وترهيباً على جميع دول العالم من خلال نظام العولمة وآلياته مثل اتفاقية "الجات" والمعونات الخارجية بل وحتى الحرب والمقاطعة، وهنا بدأ دور الدولة يتقلص وهي المرحلة التي مازال العالم يعيشها الآن.

المالية العامة تعطي الصورة الحقيقية لحالة الاقتصاد وظروفه وللحالة السياسية وظروفها في دولة من الدول في فترة زمنية معينة. وما يؤكد هذا الرأي هو الدور الذي تلعبه كل من الإيرادات والنفقات باعتبارها أهم مواضيع المالية العامة في الكشف عن الظروف والهيكلة الاقتصادي أو السياسي لدولة ما. كما أن هناك ارتباطاً وثيقاً وطردياً بين رشادة السياسة العامة للدولة وما ينتج عنها من أحداث وبين المالية العامة وحوكمة الموازنة. فنجد أن الإيرادات والنفقات العامة تتأثر بالأحداث السياسية التي تنتج عن نشاط الدولة. فالضرائب المرتفعة تؤدي إلى غضب شعبي وأعمال تخريب للاقتصاد وزعزعة الأمن العمومي. مما يؤدي بالدولة إلى زيادة الانفاق من أجل جبر الخسائر وضخ المزيد من الإعانات الاجتماعية والتعويضات المختلفة. (ناشد، 2008، صفحة 5، 6)

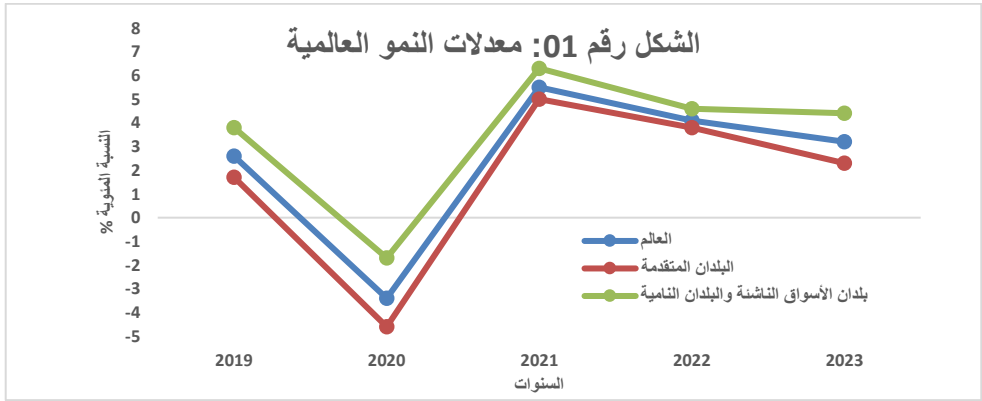
3. واقع الاقتصاد العالمي في بداية سنة 2022

استقبل الاقتصاد العالمي عام 2022 في حالة ضعف عكس ما ورد في بعض التوقعات. فمع انتشار سلالة "أوميكرون" الجديدة المتحورة من فيروس كوفيد-19، عادت البلدان إلى فرض قيود على التنقلات.

وأدى تصاعد أسعار النفط والانقطاعات في سلاسل الإمداد إلى ارتفاع التضخم واتساع نطاقه عن المستويات المنتظرة، ولا سيما في الولايات المتحدة وكثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وباتت آفاق النمو محدودة أيضاً في الصين من جراء الانكماش الجاري في قطاع العقارات وبطء تعافي الاستهلاك الخاص مقارنة بالتوقعات. (FMI، ص.، يناير 2022)

1.3 التوقعات العالمية

من المتوقع أن يتراجع معدل النمو العالمي إلى 4.1 % في عام 2022، في ظل احتمال استمرار جائحة كورونا، وانخفاض الدعم المتاح من المالية العامة. ورغم توقع عودة مستويات الإنتاج المحلي في الاقتصادات المتقدمة في آفاق سنة 2023 إلى المستويات التي كانت سائدة قبل الجائحة، يتوقع أن تكون أقل بكثير في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ويشكل استمرار جائحة كورونا مخاطر على الآفاق الاقتصادية، واستمرار تعطل الإمدادات، وانحراف توقعات التضخم بعيداً عن المستهدف في الأجل الطويل، والضغط المالي غير المتوقع، والكوارث المناخية المحتملة. وتواجه الحكومات في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تحديات ارتفاع الضغوط التضخمية وضيق الحيز المالي. وعلى المدى الأطول، سيتعين على اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية مواصلة الإصلاحات التي تخفف من حدة التأثير بأزمات السلع الأولية، وتحد من أوجه التفاوت وعدم المساواة، وتعزز التأهب لمواجهة الأزمات. (الدولي، 2022). وفيما يلي منحنى بياني يوضح معدلات النمو والتوقعات للفترة 2019-2023.



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات البنك الدولي على الموقع الالكتروني

www.albankaldawli.org (الدولي، 2022)

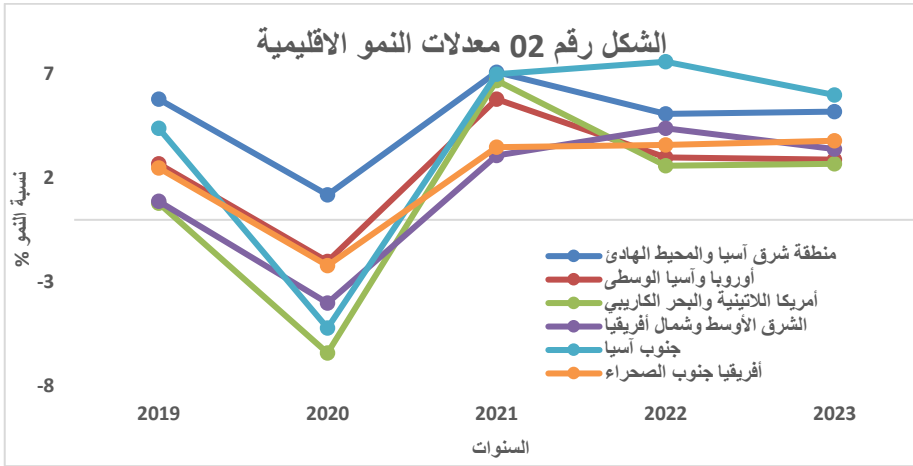
2.3 التوقعات الإقليمية

تشير بعض الدراسات الى أنه من المتوقع أن يعود النمو في معظم مناطق اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في أفق 2022-2023 إلى متوسط المعدلات السائدة خلال العقد السابق لظهور الجائحة. لكن وتيرة النمو لن تكون كافية للتعويض عن الانخفاضات التي شهدتها الناتج في أثناء الجائحة. ونستعرض فيما يلي التوقعات حسب الأقاليم:

- شرق آسيا والمحيط الهادئ: من المتوقع أن يتباطأ معدل النمو إلى 5.1% في 2022 قبل أن يتحسن قليلاً إلى 5.2% في 2023. قد تؤدي قيود التنقل في سياق عودة ظهور الجائحة، والتطعيمات غير المكتملة، والاختبار غير الكافي خاصة في مواجهة متغير Omicron القابل للانتقال بشكل كبير، إلى تعطيل انتعاش صناعة السياحة والسفر والتأثير على ثقة المستهلك. إضافة إلى ارتفاع المخاطر المالية مع نمو المديونية. في حين أن الجزر الصغيرة معرضة بشكل خاص للاضطرابات الناجمة عن الكوارث الطبيعية والأحداث المتعلقة بالطقس.

- أوروبا وآسيا الوسطى: من المتوقع أن يتباطأ معدل النمو إلى 3.0% في 2022 و 2.9% في 2023. وبالنظر إلى الروابط المالية والتجارية الوثيقة على مستوى العالم ومنطقة اليورو، فإن استمرار انتشار الوباء في أماكن أخرى يمكن أن يؤدي إلى تداعيات سلبية على منطقة اليورو. لا يزال مصدر الطاقة في المنطقة عرضة لتقلبات كبيرة في أسعار السلع الأساسية العالمية. كما تلوح إمكانية حدوث ضغوط مالية في الأفق على آفاق المنطقة، لا سيما بالنظر إلى خطر بقاء التضخم فوق المستوى المستهدف بعد عام 2023 في العديد من اقتصادات منطقة أوروبا وآسيا الوسطى. في العديد من اقتصادات المنطقة، ظلت ضغوط التمويل الخارجي مرتفعة، مما يعكس تزايد حالة عدم اليقين بشأن السياسة والمخاطر الجيوسياسية.
- أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: من المتوقع أن ينخفض معدل النمو إلى 2.6% في 2022 قبل أن يتحسن قليلاً إلى 2.7% في 2023. تعتمد استمرارية الانتعاش الاقتصادي في أمريكا اللاتينية والكاريبي، كما في أي مكان آخر، على السيطرة على الوباء. لا يزال تفشي COVID-19، أو أنواع جديدة من الفيروس، يمثل خطرًا سلبيًا حتى في البلدان ذات معدلات التطعيم المرتفعة. يمكن أن يؤدي التدهور المفاجئ في معنويات المستثمرين، خاصة في بيئة ارتفاع التضخم والدين الحكومي المرتفع، إلى تحديات خدمة الديون ونوبات من التدفقات الرأسمالية الخارجة. تشكل الاضطرابات الاقتصادية المتعلقة بالطقس المتدهور، والتي ترتبط جزئيًا بتغير المناخ، والكوارث الطبيعية الأخرى خطرًا كبيرًا ليس فقط على توقعات النمو الإقليمي ولكن أيضًا على حياة وسبل عيش الناس الذين يعيشون في المنطقة.
- الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: من المتوقع أن يتسارع معدل النمو إلى 4.4% في 2022 قبل أن يتراجع إلى 3.4% في 2023. قد يؤدي تفشي فيروس كورونا، والاضطرابات الاجتماعية، والديون المرتفعة في بعض الاقتصادات، والصراع إلى انحسار النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. التغيرات في أسعار النفط يمكن أن تقوض النشاط في المنطقة مع المكاسب والخسائر التي تتراكم بشكل مختلف على مستوردي ومصدري النفط. يؤدي تزايد تواتر الكوارث الطبيعية المرتبطة بتغير المناخ.

- بمرور الوقت، وارتفاع درجات الحرارة إلى تقليل مساحات الزراعة والغلات وتفاقم موارد المياه، وتقويض الأمن الغذائي، والإجبار على الهجرة، وخفض إنتاجية العمالة، وزيادة احتمالية نشوب الصراعات.
- جنوب آسيا: من المتوقع أن يتسارع معدل النمو إلى 7.6% في 2022 قبل أن ينخفض إلى 6.0% في 2023. لا تزال المخاطر على التوقعات في الاتجاه الهبوطي. يمكن أن يؤدي الوباء وظهور متغير Omicron إلى إعاقة النشاط الاقتصادي من خلال طلب قيود إضافية على التنقل وتقويض الطلب الخارجي، وتشديد شروط التمويل. قد يؤدي المزيد من ضغوط الأسعار التصاعدية إلى عدم تقييد توقعات التضخم، مما يؤدي إلى تدهور ظروف التمويل المحلي، وتآكل الدخل الحقيقي، وإضعاف القطاع المالي. أصبحت مخاطر المناخ أكثر انتشارًا في جنوب آسيا مع انتشار الأعاصير والفيضانات والجفاف أكثر تواترًا وازدادت تكاليف مثل هذه الأحداث.
- أفريقيا وجنوب الصحراء: من المتوقع أن يتحسن قليلاً معدل النمو إلى 3.6% في 2022 ثم يواصل ارتفاعه ليصل إلى 3.8% في 2023. قد يؤدي الفقر وانعدام الأمن الغذائي وارتفاع أسعار المواد الغذائية والتوترات الجيوسياسية إلى إضعاف معنويات المستهلكين وإعاقة النمو. يمكن للاعتدال الكبير في النمو الاقتصادي العالمي أن يؤدي إلى تصحيح هبوطي كبير في أسعار السلع الأساسية على حساب منتجي النفط والمعادن في المنطقة. قد تشهد البلدان التي تواجه تحديات القدرة على تحمل الديون انخفاضاً في الوصول إلى التمويل الخارجي. يمكن أن يؤدي الوباء المطول إلى تضخيم تحديات التنمية والصحة، وإخراج الإصلاحات الهيكلية والمالية عن مسارها، ويؤدي إلى خسائر دائمة في رأس المال البشري. (الدولي، 2022)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات البنك الدولي على الموقع الإلكتروني www.albankaldawli.org (الدولي، 2022)

4. مخاطر المالية العامة

يعبر عن مصطلح المخاطر المالية بشكل عام على أنها عدم انتظام العوائد وتذبذب في قيمتها أو في نسبها إلى أرس المال المستثمر الذي يشكل عنصر المخاطرة، وترجع عملية انتظام العوائد أساساً إلى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية (بن جريبيع، 2020). وهناك من يعرف المخاطر المالية على أنها مصادر الضغط المالي التي يمكن أن تتعرض لها الحكومة في المستقبل، حيث تستند تقديرات الموازنات الحكومية إلى توقعات بشأن المتغيرات الاقتصادية الكلية تمثل مصادر للضغوط المالية المستقبلية المحتملة التي تواجهها السياسة المالية في الأجلين المتوسط والطويل. وقد بدأت أدبيات مخاطر المالية العامة – تحديداً في نهاية القرن العشرين – نتيجة للأزمات المالية التي تعرضت لها الدول مثل أزمات المكسيك سنة 1994، ودول شرق آسيا سنة 1997 في تحديد المصادر المختلفة للمخاطر المالية حتى يمكن التعامل معها وإدارتها بشكل أكثر فاعلية وبما يضمن عدم تكرار حدوث تلك الأزمات. ومن هذا المنطلق فقد تعددت المفاهيم الخاصة بالمخاطر المالية، تبعاً لأنواعها ومصادرها المالية، تم تجميعها في أربعة أنواع رئيسية تضمنتها مصفوفة المخاطر المالية.

(بلواضح، 2020) . فيما يلي نقوم بعرض أنواع المخاطر والمصادر المختلفة التي تؤدي إلى حدوث تلك المخاطر حيث تتباين أنواع المخاطر المالية وفقا لطبيعة الالتزام المالي المستحق على الدولة (التزام متوقع الحدوث أو طارئ) وكذلك وفقا للمصدر الذي ينشأ عنه الالتزام (التزام تعاقدى أو غير تعاقدى) وعلى الرغم من التداخل والترابط بين أنواع المخاطر والالتزامات المنشئة لها إلا أننا نميز نوعين رئيسيين هما: (محمد أحمد ، 2008، صفحة 7)

1.4 المخاطر المباشرة

تعرف المخاطر المباشرة على أنها المخاطر الناتجة عن التزامات من المتوقع استحقاقها، أي أنها مخاطر تحدث نتيجة لأسباب محددة سلفا ولا تنشأ بسبب عوامل طارئة أو غير متكررة الحدوث، وقد تكون هذه المخاطر صريحة نظرا لكونها ناتجة عن التزامات حكومية محددة أو بموجب تعاقد معين، وبالتالي يقع على عاتق الحكومة مسؤولية سداد تلك الالتزامات عند استحقاقها ومن هذه الالتزامات ما يلي:

- أعباء الدين العام الواردة في عقود واتفاقيات الاقتراض، وكذلك قيمة أذونات الخزينة والسندات الحكومية المصدرة لتمويل عجز الموازنة؛
- أنواع الإنفاق الحكومي الذي يستند إلى أطر قانونية وتشريعية مثل: الزيادات السنوية في الأجور والمعاشات التي تؤثر على قيمة النفقات العامة مستقبلا حيث ترتبط هذه الأنواع من النفقات بالزيادة في أعداد العمال وأعداد المستحقين للمعاشات و سن التقاعد وغيرها من المتغيرات بالإضافة إلى أن الحكومات التي تقوم بعملية تقليص لعدد العمال بها تقوم بتحمل أعباء مادية متزايدة لتعويض العمالة التي يتم الاستغناء عنها؛
- بنود الإنفاق العام الأخرى المدرجة في قانون المالية الذي يتم إقراره سنويا بواسطة السلطة التشريعية خاصة إذا كانت تقديرات هذا الإنفاق لا تستند إلى تحليل دقيق ودراسة للمتغيرات المالية والاقتصادية ودقة تقدير الإيرادات المتوقع تحصيلها؛ وعادة ما تقوم الحكومات بتحديد وتقييم التزاماتها المباشرة الصريحة،

كما تتنبأ بعض الدول مثل: الدنمارك وإيرلندا والمملكة المتحدة وجنوب إفريقيا بالأعباء المستقبلية للدين المحلي الخارجي وتقرن بين السياسات التمويلية المختلفة. ومن ناحية أخرى، قد تكون المخاطر المباشرة مخاطر ضمنية تنشأ نتيجة للالتزامات التي تتحملها الحكومة بسبب ضغوط اقتصادية وسياسية أي أنها ليست بموجب قانون أو تعاقّد معين، فهي التزامات غير تعاقدية ترتبط بسياسات الإنفاق العام الأجل المتوسط والطويل، ولذا تلتزم الحكومات التي تضع إطار زمني متوسط الأجل للإنفاق العام بتحديد وتقييم هذه الالتزامات. (لبنى و شحاتة ، 2005، صفحة 18)

2.4 المخاطر الاحتمالية

يشير مصطلح المخاطر الناتجة عن التزامات مالية طارئة أو غير متكررة الحدوث وبالتالي توجد صعوبة في التنبؤ بتوقيت استحقاق تلك الالتزامات والتكلفة التي تتحملها الموازنة من أجل تمويلها وتحدث هذه المخاطر نتيجة للتكلفة التي يتعين على الحكومة سدادها إذا ما وقع حادث معين. (محمد أحمد ، 2008، صفحة 12) وقد تكون المخاطر الاحتمالية صريحة باعتبارها ناشئة عن التزامات تعاقدية محددة في القانون، ولكن تتحملها الحكومة في حالة حدوث أمر بعينه، أي أنها تنشأ نتيجة للالتزامات الاحتمالية التي يعرفها الاتحاد الدولي للمحاسبين على أنها: "الالتزامات الناتجة عن أحداث سابقة ولا يتأكد استحقاقها إلا نتيجة حدث أو أحداث مستقبلية غير مؤكدة لا تخضع تماماً لسيطرة المؤسسة المعنية." (بلواضح، 2020). وعلى الرغم من عدم ارتباط الالتزامات الاحتمالية على نحو مباشر بأي من برامج الإنفاق الحالية، إلا أن التزام الحكومة بسدادها إذا توفرت شروط وأحداث معينة تجعلها تؤثر على سياستها المالية، خاصة وأن العديد من الدول تلجأ إلى قبول تلك الالتزامات لاعتبارات سياسية واجتماعية، منها تقديم بعض أنواع الدعم للسلع والخدمات على نحو يحدث خلل في آليات عمل أسواق تلك السلع والخدمات ويستنزف الموارد المالية الحكومية. وتتعدد أنواع الالتزامات الاحتمالية الصريحة على النحو التالي: (لبنى و شحاتة ، 2005، صفحة 15)

- الالتزامات الناتجة عن تقديم الحكومات ل ضمانات تغطية جزء أو كل قيمة المخاطر في حالة عجز الجهة المقترضة عن السداد، ومن أهم أنواعها ضمانات ديون الحكومات المحلية والجهات العامة والخاصة والجهاز المصرفي و ضمانات أسعار الصرف؛
- أنظمة التأمينات الاحتمالية التي تضمن حد أدنى من المعاشات للأفراد المؤمن عليهم؛
- ضمانات التأمين في الكثير من الأزمات والكوارث مثل: الحروب الفيضانات والكوارث الطبيعية؛
- التعويضات، وهي التزامات تتحمل بمقتضاها الحكومة مخاطر معينة ومحددة . فعلى سبيل المثال عند قيام الحكومة بمخصصة إحدى المؤسسات العامة تدفع الحكومة أحيانا تعويضا للمشتري عن مخاطر معينة - مثل الحماية من أي دعاوى قضائية ترفع عليه مستقبلا بشأن الظروف التي كانت سائدة من قبل - وكذلك التعويضات التي تمنح للقطاع الخاص للدخول في مشاريع البنية التحتية وفقا لأنماط المشاركة بين القطاعين العام والخاص. وعليه يعرف صندوق النقد الدولي الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أنها الترتيبات والإجراءات التي تمنح للقطاع الخاص الحق في تقديم الخدمات العامة والبنية الأساسية التي كانت تقدم عادة من خلال الحكومة . ومن التجارب الناجحة في هذا الشأن بريطانيا والتي أعلنت مبادرة التمويل الخاص سنة 1992 ، كما استطاعت اقتصاديات دول ناشئة مثل المكسيك و الشيلي أن تضع خطط جيدة لاتفاقيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- ومن ناحية أخرى، قد تكون المخاطر الاحتمالية مخاطر ضمنية نتيجة لالتزامات مالية قد لا يتم الاعتراف بها رسميا، وإنما تقبلها الحكومات بعد إخفاق وحدات القطاع العام بصفة خاصة أو الاقتصاد بصفة عامة . هذا فضلا عن الالتزامات التي تنشأ نتيجة لتدخل الحكومات في كثير من الحالات عن طريق تقديم دعما ماليا في المستقبل أو توقع تقديم هذا الدعم لأحد المشروعات أو الوحدات الاقتصادية، وما ينتج عنه من تغيير غير مرغوب فيه في سلوك الإدارة العليا لهذه المشروعات أو الوحدات، مثلا: الدخول في مزيد من الأنشطة عالية المخاطر، على اعتبار أن بعض الخسائر المحتملة مضمونة فعليا من جانب الحكومة، وهو ما

اطلق عليه الفكر المالي والاقتصادي اصطلاحا بالخاطر المعنوي . وتتعدد أنواع الالتزامات الاحتمالية الضمنية لتشمل: (محمد أحمد ، 2008 ، الصفحات 14-15):

- أعباء القطاع المصرفي في حالة تعرضه إلى مخاطر تهدد استقراره فقد تقدم الحكومات مدفوعات تتجاوز قيمتها كثيرا أي التزام صريح سابق بحماية أموال المودعين أو المؤسسات؛
- تكلفة تطبيق نظام معين لسعر الصرف، حيث يلتزم البنك المركزي بالقيام بعمليات البيع والشراء للاحتياطات النقدية المتاحة للحفاظ على استقرار أسعار الصرف . مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى استنزاف حجم هذه الاحتياطات.

هذا وترتبط الالتزامات الاحتمالية الضمنية بدرجات عالية من المخاطرة، خاصة وأنها تستحق في توقيتات زمنية مفاجئة وغير معلومة، بالإضافة إلى قيمتها غير محددة وصعوبة التنبؤ بحجم الدور الذي تقوم به الحكومة في التعامل معها، كما تزداد حدة المخاطر الناتجة عن تلك الالتزامات في الدول التي تتسم بضعف بنية الاقتصاد الوطني والقطاع المالي وانخفاض كفاءة الأنظمة الرقابية وعدم الإفصاح عن المعلومات والبيانات في الأسواق.

ولا شك أن الالتزامات الاحتمالية بنوعيتها الصريحة والضمنية تجعل عملية إدارة المالية العامة أكثر تعقيدا، وذلك للعديد من الأسباب أهمها ما تنطوي عليه هذه الالتزامات على حالات من عدم التيقن من أثارها ونتائجها، بالإضافة إلى عدم خضوعها إلى أسباب الضبط والقياس المالي التي تخضع لها اعتمادات الميزانيات السنوية . بالإضافة إلى ذلك، فإنه في ظل الأنظمة المالية التي تعتمد على الأساس النقدي في تسجيل المعاملات المالية لا يتم رصد قيمة الالتزامات الاحتمالية إلا عند سدادها، أنه في الوقت الذي تسجل فيه القروض الحكومية على أنها نفقات مباشرة، إلا أن القروض المضمونة من الحكومة لا يتم تسجيلها إلا عند وجود مطالبة للحكومة بالوفاء بقيمة الضمان عن طريق سداد القيمة المستحقة للمقرض. (FMI ص.،

2001، صفحة 50)

كما تشير الأدبيات إلى أنه في ظل الأنظمة المالية التي تعتمد على أساس الاستحقاق لا يتم تسجيل الكثير من الالتزامات الاحتمالية إذا عجزت الحكومة عن تقديرها وحساب المدفوعات المستحقة عنها. ويخلص الجدول التالي الأنواع المختلفة للمخاطر المالية والالتزامات التي تؤدي إلى حدوث تلك المخاطر على النحو التالي:

الجدول رقم (01): تصنيف مخاطر المالية العامة

تصنيف المخاطر	المخاطر المباشرة	المخاطر الاحتمالية
	تحدث نتيجة لالتزامات متوقع حدوثها في جميع الأحوال	تحدث نتيجة الالتزامات غير متوقع حدوثها وتتطلب شرط معين لسدادها
المخاطر الصريحة	* التزامات فوائد وأقساط خاصة بالدين العام ، * بنود الإنفاق المنصوص عليها بقوانين أخرى مثل الزيادة السنوية في أجور العمال، * بنود الاتفاق العام الأخرى التي حددها قانون الموازنة.	* ضمانات الحكومة للديون المصدرة بواسطة الحكومات المحلية والوحدات والمؤسسات العامة والخاصة، * ضمانات الحكومة للعديد من الأنشطة الاقتصادية مثل الصناعة، الفلاحة، التجارة... * ضمانات سعر الصرف، * ضمانات أنظمة التقاعد والمعاشات.
المخاطر الضمنية	* الالتزامات المستقبلية لبعض بنود الاتفاق مثل: الأجور المستحقة مستقبلاً للعمال وكذلك المعاشات المستقبلية، * أنظمة الأمان الاجتماعي غير المحددة قانوناً، * تمويل برامج الرعاية الصحية والتعليمية غير المحددة قانونياً، * تمويل برامج الرعاية الصحية والتعليمية غير المحددة قانوناً، * التكاليف لاستكمال المشروعات الاستثمارية العامة،	* إفلاس جهات حكومية وجهات عامة غير مضمونة من الحكومة، * تحمل أعباء مؤسسات يتم تخصيصها، * إخفاق عمليات استثمار أموال صناديق التقاعد غير المضمونة، وصناديق أموال الحماية الاجتماعية، * دعم المؤسسات المالية في حالات الهروب المفاجئ لرؤوس الأموال، * المشكلات البيئية والأمن الأرض والكوارث والتمويل العسكري المفاجئ.

المصدر: (محمد أحمد ، 2008 ، صفحة 18)

5. تقييم وإدارة المخاطر المحتملة على المالية العامة في ظل أزمة كوفيد-19

1.5 تقييم المخاطر

تؤثر جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على المالية العامة للبلدان من خلال زيادة الإنفاق وتراجع تحصيل الإيرادات، ومن خلال الالتزامات الاحتمالية التي تتحول إلى التزامات فعلية. (أنظر الشكل رقم 03) او إضافة إلى ذلك، فمن المتوقع أن تولد إجراءات السياسات لمواجهة الأزمة مخاطر جديدة على المالية العامة. وعندما تزداد المخاطر المالية، يتعين على الحكومات أن تحدد أولاً الطريقة التي تتأثر بها محاور المالية العامة الأساسية. وفي هذه الظروف، يتعين على الحكومات أن تُقيّم مجموعة واسعة من المخاطر المحتملة على المالية العامة، بما فيها ما ينشأ من:

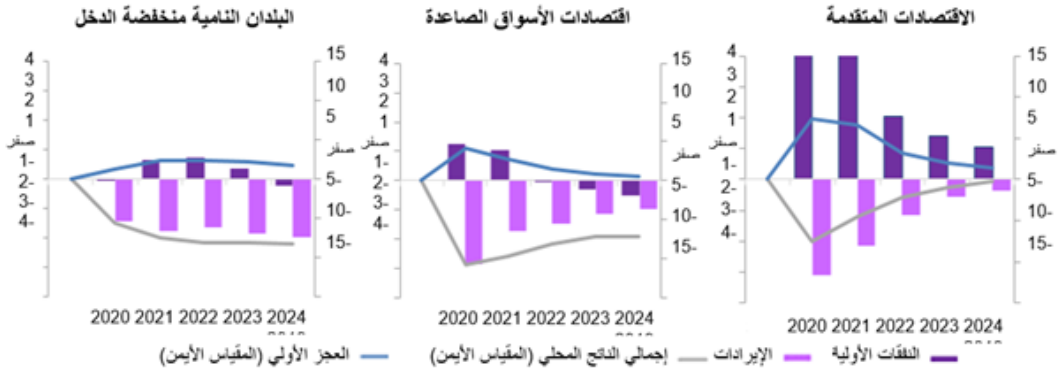
- مقدار الحاجة إلى ضخ السيولة في القطاع المالي.
 - التقلبات الحادة في الأوضاع الاقتصادية الكلية، والتراجع الحاد في أسعار السلع الأولية، والانخفاض الحاد في أسعار العملات، واتساع فروق أسعار الفائدة على السندات السيادية.
 - إنقاذ للمؤسسات العامة المتعثرة، ولاسيما العاملة في مجالات أنشطة متأثرة بصورة مباشرة بفيروس كوفيد-19 مثل شركات الطيران الوطنية، أو لدعم الحكومات دون المركزية نتيجة لنقص الإيرادات أو المصاعب في خدمة الدين.
 - خدمة الضمانات الصريحة القائمة التي يمكن أن تأخذ أشكالاً مختلفة. على سبيل المثال، قد يقتضي الأمر أن تقوم الحكومات بخدمة ضمانات القروض القائمة للشركات نتيجة لمشكلات في التدفق النقدي أو السيولة. وتراجع طلب المستهلك (في شكل حركة أقل نتيجة للقيود على السفر مثلاً) يمكن أن يلزم الحكومة بدعم المدفوعات لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع النقل.
 - تأثر الزيادات في صناديق معاشات التقاعد محددة المنافع بانخفاض قيم الأصول و تبلور ضمانات التقاعد.
- (Emre , Amanda, Sandeep , Michelle , & Claude , 2020)

يجدر الذكر أنه خلال الأزمة المالية العالمية، أدت المخاطر المالية التي تحققت إلى زيادة الدين العام على معظم الاقتصادات المتضررة بشدة، وبلغ متوسط الزيادة 26 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، ويرجع ثلثها إلى عمليات غير مدرجة في الموازنة. (FMI, 2012, p. 11)

وتسهم الشفافية في الإفصاح عن المخاطر على المالية العامة بشكل كبير في دعم مراقبة هذه المخاطر وتخفيف آثارها. وينبغي أن تستثمر الحكومات في فهم التأثير الذي يمكن أن تحدثه تغيرات الأوضاع الاقتصادية الكلية والمالية المختلفة في موازنتها، وفي تحديد الالتزامات الاحتمالية الرئيسية وقياسها واحتمالات تبلورها. وينبغي أن ينصب التركيز في المقام الأول على البنود الكبيرة التي توجد احتمالات كبيرة بتبلورها، وينبغي النظر في الالتزامات الاحتمالية الصريحة والضمنية.

الشكل رقم 03 أثر كوفيد-19 على تنبؤات المالية العامة والنمو

رغم توقعات تعافي إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات المتقدمة، فإنه سيظل أقل مما كان متوقعا قبل الجائحة في الاقتصادات الأخرى، حيث ستضطر الإيرادات أيضا. (الانحراف عن توقعات ما قبل الجائحة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في 2019؛ متوسط بسيط)



المصادر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تم تحويل كل الكميات إلى أسعار عام 2019 باستخدام التطور المتوقع في مخفض إجمالي الناتج المحلي.

المصدر: (Vitor , Sandra , Paulo , & Roberto , 2021)

2.5 إدارة مخاطر المالية العامة في ظل جائحة كوفيد-19

تستخدم الحكومات مجموعة من اجراءات الدعم لمواجهة التحديات الاقتصادية الكلية والاجتماعية التي تفرضها جائحة كوفيد-19 . وإجراءات الدعم يمكن أن تأخذ أشكالاً متنوعة كما أن لها انعكاسات مختلفة على المالية العامة . فبعضها يؤثر على الموارد العامة مباشرة في صورة ارتفاع عجز المالية العامة . وبعضها الآخر لن يؤثر على عجز المالية العامة ولكن أدى إلى زيادة الدين (عمليات خارج الموازنة) ، بينما هناك اجراءات أخرى تُعرض الموارد لمخاطر متوسطة وطويلة الأجل (الالتزامات الاحتمالية) ويتعين تحديدها وإدارتها بشفافية. (Emre , Amanda, Sandeep , Michelle , & Claude , 2020)

▪ **تدابير الموازنة:** تتضمن النفقات الإضافية (مثل الإنفاق على الخدمات الصحية وإعانات البطالة)، والمنح الرأسمالية والتحويلات الموجهة للمستحقين (مثل دعم الأجور أو التحويلات المباشرة)، أو الاجراءات الضريبية (تخفيض الضرائب أو تخفيفها أو تأجيلها)، وتُقَدَّم من خلال قنوات الموازنة المعتادة . وستنعكس تكلفتها الكاملة على رصيد المالية العامة ودين الحكومة، ما لم تكن تقابلها إجراءات تعويضية (كإعادة ترتيب أولويات النفقات مثلا).

▪ **تدابير خارج الموازنة:** تنطوي عموماً على إنشاء أصول كالقروض أو رأس المال المساهم في الشركات، وقد تكون بعض الإجراءات أيضاً خارج الموازنة نتيجة لنقص الشفافية . وعادة ما يجري تمويل الإجراءات خارج الموازنة بالدين، لكنها لا تضيف إلى عجز المالية العامة المسجل إلا إذا كانت تُعتبر غير اقتصادية، أي أن التدخلات إما تؤدي إلى تكبد خسارة متوقعة أو ليس من المعقول احتمال أن تحقق معدل عائد اقتصادي. وغالبا ما تترتب عليها مخاطر إضافية لأنها غير خاضعة لنفس إجراءات الفحص التقليدية أو تؤجل التكاليف للمستقبل . وتتضمن هذه الإجراءات:

- **تداول الأسهم لضخ رأس المال في المؤسسات العامة المالية وغير المالية والذي يوفر لها السيولة أو دعم أطول أجيالا (مثل ألمانيا وكوريا الجنوبية وشيلي).**

- منح القروض للشركات أو الأسر لتخفيف آثار نقص التدفقات النقدية والسيولة (مثل الولايات المتحدة والنرويج وتايلند) . وقد يكون لها تأثير طفيف أو منعدم مطلقا على عجز المالية العامة في البداية لكنها قد ترفع الدين . وتترتب عليها مخاطر على الحكومة إذا لم تسدد القروض في المستقبل .
- عمليات شراء الأصول، مثل شراء الأصول المتعثرة أو سندات الشركات ذات التصنيف المنخفض لتوفير سيولة تدعم المؤسسات المالية (مثل الاحتياطي الفيدرالي في الولايات المتحدة) . ويتوقف صافي تكاليف المالية العامة على استرداد الأصول المتوقع والفعلي مستقبلا .
- إمكانية تحمل الدين على عاتق الحكومة (خاصة الديون والالتزامات المستحقة لطرف ثالث) . وعادة لا تترتب عليه تكلفة على المالية العامة (في البداية) لكنه يرفع الدين العام مباشرة وربما أثر على عجز المالية العامة مستقبلا .
- الضمانات الحكومية قد تُمنح للبنوك أو الشركات أو الأسر لمعالجة المخاوف بشأن الثقة، وتخفيف ضغوط السيولة أو كجزء من برامج الضمانات الشاملة لقطاعات محددة، كالضمانات لمشروعات الأعمال الصغيرة (مثل المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا وأستراليا) ولا تترتب عليها تكلفة مباشرة في البداية، ولكن تترتب عليها خصوم احتمالية، بينما تتعرض الحكومة لطلب الضمانات مستقبلا . والالتزامات الاحتمالية الأخرى تشمل خطابات التطمين والتعويض .
- إنشاء صناديق خارج الموازنة التي تنشأ لتقديم وتوجيه المساعدة بدلا من تقديم دعم مباشر للموازنة . (مثل صندوق التضامن الفرنسي) بينما الصناديق خارج الموازنة قد تُعتبر مفيدة من منظور التشغيل، فيمكنها بسهولة إضعاف المساءلة والانضباط على مستوى المالية العامة . وينبغي الإثناء عن إنشاء صناديق جديدة خارج الموازنة، وخاصة في مواجهة أزمة مستمرة . والأهم من ذلك، أن الصناديق خارج الموازنة ينبغي أن تكون جزءا من الموازنة .

- الدعم من خلال العمليات شبه المالية من خلال البنك المركزي وغيره من المؤسسات العامة المالية وغير المالية بهدف دعم القطاع المالي والأفراد أو منشآت الأعمال بالسيولة (مثل المملكة العربية السعودية)، أو السيطرة على الأسعار. وتدعو المعايير الدولية إلى قيد عنصر الدعم في العمليات شبه المالية داخل الموازنة. ومع هذا، فعلى غرار الصناديق خارج الموازنة، إذا كانت العمليات خارج الموازنة فلن يكون لها تأثير مباشر أو مسجل على المالية العامة لكنها من المحتمل أن تسبب مخاطر وقد تضعف المساءلة والانضباط على مستوى المالية العامة.

وينبغي تقييم انعكاسات الإجراءات خارج الموازنة على المالية العامة، وتتبعها وادارتها واعداد تقارير عنها بشفافية. كما أن صناديق خارج الموازنة وغيرها من العمليات المالية خارج الموازنة ينبغي أن تتضمن شرط البطلان التلقائي واستراتيجية لدمج هذه العمليات في الموازنة عندما يعود الوضع إلى طبيعته. كما أثبتت بعض الدراسات الحديثة أنه حان الوقت لجميع الأطراف الرئيسية الفاعلة من حكومات، ومنظمات المجتمع المدني لتنفيذ خطط الانفتاح المالي من أجل تعزيز شفافية المالية العامة ومبادئ المشاركة والمسائلة بهدف مكافحة الفساد ومعالجة الأسباب الجذرية للأزمة وذلك من خلال الاستفادة من أفضل الممارسات والتجارب الناجحة على الصعيد الدولي. حيث أن الصعوبات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 أثبتت أن ضعف الشفافية وضعف الممارسات على مستوى نفاق المال العام سمح لتناحيات الجائحة أن تتغلغل على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. (اسكندر، سابين، و طونيا، 2021، صفحة 34)

6. الخاتمة

توصلنا من خلال هذه الدراسة وعلى ضوء الإشكالية المطروحة وإنطلاقاً من الفرضيات المذكورة سابقاً إلى أن الاقتصاد العالمي يواجه مخاطر تتعلق بالمالية العامة والتي برزت مظاهرها بصفة ملحوظة في ظل تداعيات أزمة كوفيد-19. حيث ترتبط هذه المخاطر أساساً بمشاكل المديونية التي تسعى من خلالها الحكومات إلى تغطية عجز الموازنة. هذا الأخير عرف مستويات قياسية بسبب الأزمات المختلفة (صحية،

اقتصادية، مناخية، سياسية ...) والتي أدت بدورها إلى تذبذبات حادة في أسعار السلع الأساسية، وأسعار المحروقات، والتسبب في معدلات غير مقبولة من التضخم. الأمر الذي يؤثر على التدفقات الاستثمارية ومستويات الطلب العالمي خاصة في ظل تقييد التنقلات والحركة التجارية. إن هذه الظروف تعتبر مصادر للضغوط المالية المستقبلية المحتملة التي تواجهها المالية العامة في الأجلين المتوسط والطويل.

تستدعي جائحة كوفيد-19 من الحكومات تقييم مجموعة واسعة من المخاطر المالية الناشئة عن التدهور الحاد في الأوضاع الاقتصادية الكلية، خدمة ضمانات القروض القائمة للشركات، عمليات الإنقاذ للمؤسسات العامة المتعثرة، دعم السيولة في القطاع المالي ودعم صناديق التقاعد. ومن أجل إدارة هذه المخاطر تستخدم الحكومات مجموعة من إجراءات الدعم، منها ما يتعلق بالموازنة العامة للدولة (النفقات، المنح، التحويلات الاجتماعية، إجراءات ضريبية). وإجراءات أخرى خارج الموازنة (قروض للشركات والأسر، رأس المال المساهم في الشركات، مشتريات الأصول المتعثرة، تحمل الديون، الضمانات الحكومية، صناديق خارج الموازنة، العمليات شبه المالية).

ومن الضروري تقييم انعكاسات هذه الإجراءات وتعزيز شفافية المالية العامة ومبادئ المشاركة والمسائلة بهدف مكافحة الفساد ومعالجة الأسباب الجذرية للأزمة، وذلك من خلال الاستفادة من أفضل الممارسات والتجارب الناجحة على الصعيد الدولي.

7. المراجع

- Emre , B., Amanda, S., Sandeep , S., Michelle , S., & Claude , W. (2020). *Managing Fiscal Risks Under Fiscal stress*. FMI.
- FMI. (2012). *Fiscal Transparency, Accountability, and Risk*. INTERNATIONAL MONETARY FUND. Récupéré sur <https://www.imf.org/external/np/pp/eng/2012/080712.pdf>
- SULAIMAN BIN ARIS .(2010) .RISK MANAGEMENT IN PUBLIC EXPENDITURE MANAGEMENT AND SERVICE DELIVERY IN MALAYSIA .Department of International Development ,The University of Birmingham: School of Government and Society.

- Thomas , C., Rónán , H., & Graeme , W. (2021). An Analysis of Medium-Term Risks to the Public Finances. *Economic Letters*, 6, 1-14.
- Vitor , G., Sandra , L., Paulo , M., & Roberto , P. (2021). Fiscal Policy for an Uncertain World. FMI. Récupéré sur <https://blogs.imf.org/2021/10/13/fiscal-policy-for-an-uncertain-world/>
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD). (1997). تقرير عن التنمية في العالم - الدولة في عالم متغير. القاهرة: مؤسسة الأهرام بالقاهرة.
- سامى عفيفى حاتم. (1992). النظرية الاقتصادية. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
- سوزي عدلي ناشد. (2008). أساسيات المالية العامة، الإيرادات العامة، النفقات العامة، الموازنة العامة. منشورات الحلبي الحقوقية.
- صندوق النقد الدولي FMI. (2001). النسخة المعدلة للدليل شفافية المالية العامة. إدارة شؤون المالية العامة.
- صندوق النقد الدولي FMI. (يناير 2022). مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي. نسخة الكترونية. تم الاسترداد من <https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2022/01/25/world-economic-outlook-update-january-2022>
- عبد العزيز بلواضح. (2020). أساليب إدارة المخاطر المالية ومعوقات استدامة المالية العامة في الجزائر. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 2، 573-589.
- عبد اللطيف لبني، و عبد الله شحاتة . (2005). قضية الاستدامة المالية والاصلاح المالي في مصر، المؤتمر التاسع لتقسيم الاقتصاد. مصر: جامعة القاهرة.
- عمر محمد أحمد . (2008). المخاطر المالية وأثرها على استدامة مالية الدولة بالتطبيق على الحالة المصرية . رسالة ماجستير. مصر: جامعة القاهرة.
- فريد بن جريبوع . (2020). العلاقة بين تبني معايير الحوكمة المؤسسية وإستراتيجية إدارة مخاطر السيولة المصرفية - المصارف الجزائرية نموذجاً. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 1 مكرر(6)، 429.
- مجموعة البنك الدولي. (2022, 02 21). الآفاق الاقتصادية العالمية. تم الاسترداد من مجموعة البنك الدولي: <https://www.albankaldawli.org/ar/publication/global-economic-prospects>
- محمد عمر شبرا. (1996). الإسلام والتحدى الاقتصادي. المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- محمود نور. (1973). أسس ومبادئ المالية العامة" 1973م، ص35-38. القاهرة: مكتبة التجارة والتعاون.
- بستاني اسكندر، حاتم سابين، و سلامة طونيا. (2021). دراسة حول شفافية الموازنة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. منظمة الشفافية الدولية. تم الاسترداد من https://files.transparencycdn.org/images/2021_Report_BudgetTransparencyMENA_Arabic.pdf

Assessing and managing public finance risks in the light of the Covid-19 pandemic.

Adel Dehilis ^{1*}, Moussa Kassehi ²

¹ Emir Abdelkader university for Islamic Sciences, Research laboratory in
Islamic economic and financial studies , (Algeria),

dehilisadel@gmail.com 

² Emir Abdelkader university for Islamic Sciences, Research laboratory in
Islamic economic and financial studies , (Algeria),

mkassehi@yahoo.fr 

Received: 28-03-2022

Accepted: 07-05-2022

Abstract

This study aimed to highlight the risks of public finances, their assessment and management methods.

The research found that these risks are mainly related to debt problems through which governments seek to cover budget deficits.

We also discussed the types of financial risks that governments should assess and manage using a set of support measures, which need to assess, track, manage and report on their fiscal implications in a transparent manner.

Keywords:

Public Finance ;
Risk Management ;
Covid-19.

JEL Classification Codes: H12, H30,
H50, H60

* Corresponding author